مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد الخامس والعشرون - المجلد السابع - اللغة العربية - حزيران 2025 م
doi.org/10.52866/esj.2025.07.25.10

كيف أتعلم الإعراب؟
دراسة تحليلية لمعنى الإعراب

أ.د. هادي أحمد فرحان الشجيري
أستاذ النحو في قسم اللغة العربية / كلية التربية / الجامعة العراقية

مستخلص:

هذه دراسة تحليلية لمعنى الإعراب في العربية، وبيان شاف للوظيفة التي تؤديها حركات الإعراب والبناء، وما يقوم مقامها من علامات إعرابية أخرى، إضافة إلى القرائن المساعدة المعنوية واللفظية التي تساهم في تحديد المعنى المقصود.

وفيه خطوات عملية لتسهيل الإعراب على المبتدئين والمتقدمين، أساسها البحث عن ركائز الجملة، والبحث عن علاقات المفردة بأخواتها من الكلمات السابقة واللاحقة، والبحث عن الحدث المتجدد الذي به قوام الجملة في العربية.

الكلمات المفتاحية: الإعراب، المعنى، النحو، الوظيفة النحوية، الوظيفة الصوتية، القرائن.

How do I learn parsing?

Abstract:

This is an analytical study of the meaning of parsing in Arabic, and a comprehensive statement of the function performed by the syntactic movements and construction, and the other syntactic signs that replace them, in addition to the moral and verbal auxiliary clues that contribute to determining the intended meaning.

It contains practical steps to facilitate parsing for beginners and advanced people, the basis of which is searching for the pillars of the sentence, searching for the relationships of the single word to its sister words, preceding and following it, and searching for the renewed event that constitutes the structure of the sentence in Arabic.

Keywords: parsing, meaning, grammar, grammatical function, phonological function, clues.

المقدمة:

لك الحمد ربنا على نعمة البيان، والصلاة والسلامة على نبينا محمد وآله وأصحابه والتابعين بإحسان.

الإعراب تلك الكلمة التي أفزعتنا في أيام دراستنا، وكذا أفزعت غيرنا، ولا زالت تمتلك تلك القدرة على الفزع إلى يومنا هذا، وسر ذلك الفزع هو عدم قدرتنا على فهم مقتضاها، لفقدنا مبدأ التمييز بين علاماتها.

وقديمة تلك المعاناة مع الإعراب فقد شيب اللحن الكبراء من الخلفاء، وما برئ منه العلماء الفضلاء؛ فقد قيل لعبد الملك بن مروان: لقد أسرع إليك الشّيب، فقال: شيّبني صعود المنابر، والخوف من اللّحن[1].

وذكر الذهبي في سير أعلامه: ((عَنْ سَلَمَةَ، عَنِ الفَرَّاءِ: سَمِعْتُ الكِسَائِيَّ يَقُوْلُ: رُبَّمَا سَبَقَنِي لِسَانِي بِاللَّحْنِ.

وَعَنْ خَلَفِ بنِ هِشَام: أَنَّ الكِسَائِيَّ قَرَأَ عَلَى المِنْبَرِ: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾ [الكهف: 34]، بِالنَّصْبِ، فَسَأَلُوْهُ عَنِ العِلَّةِ، فَثُرْتُ فِي وُجُوْهِهِم، فَمَحَوْهُ، فَقَالَ لِي: يَا خَلَفُ! مَنْ يَسْلَمُ مِنَ اللَّحْنِ؟))[2].

وذكر الذهبي في سيرة ابن فضلان هو إمام الشافعية في زمانه أنه كان: ((ظَرِيف المُنَاظَرَة، ذَا نغمَاتٍ موزونَة، يشير بِيَدِهِ بِوَزْن مطرب أَنِيق، يَقِفُ عَلَى أَوَاخِر الْكَلم خوَفاً مِنَ اللّحن))[3].

والإعراب والخوف من اللحن من أهم أسباب نشوء علم النحو، وهو الباعث الذي حدا بالأوائل على تأمل كلامنا، واستخراج قواعده وضوابطه، فبدايته الأولى مع أبي أسود الدؤلي، ((عن عاصم بن أبي النَّجود قال: أولُ مَن وضع العربية أبو الأسود الدؤلي، جاء إلى زياد بالبصرة، فقال: إني أرى العرب قد خالطت هذه الأعاجم، وتغيرت ألسنتهم، أفتأذن لي أن أضع للعرب كلامًا يقيمون به كلامهم؟ قال: لا. فجاء رجل إلى زياد، فقال: أصلح الله الأمير، توفي أبانا وترك بنون. فقال زياد: تُوفي أبانا وترك بنون!! ادع لي أبا الأسود. فقال: ضع للناس الذي كنتُ نهيتُك أن تضع لهم))[4].

وقال ابن سلام في الطبقات: ((كَانَ أول من أسس الْعَرَبيَّة، وَفتح بَابهَا، وأنهج سَبِيلهَا، وَوضع قياسها أَبُو الْأسود الدؤلى))[5].

وقال ابن قتيبة في المعارف عن أبي الأسود: ((وهو أول من وضع العربية))[6].

وقال ابن حجر في الإصابة عن أبي العباس المبرد: ((قال: أول من وضع العربية، ونقط المصاحف أبو الأسود))[7]، فهو من نقط المصحف نقط الإعراب.

ولا أدعي أني سأنزع هذه الرهبة القديمة المتجددة من الإعراب من قلوب قراء بحثنا، ولكنها محاولة لتقليلها، والتجاسر على الخوض في غمار هذا المصطلح، لفهم معناه وتقريبه إلى أبناء العربية وعشاقها، انطلاقا من الخطوات التي سنرسمها في قابل الصفحات.

مشكلة البحث:

الصعوبة التي يتلقها طلاب العربية من الإعراب، وهذه مشكلة قديمة متجددة، مبدأها

(1) ينظر: الفخري في الآداب السلطانية: 125.
(2) سير أعلام النبلاء: 555/ 7.
(3) سير أعلام النبلاء: 399/ 15.
(4) طبقات النحويين واللغويين: 22.
(5) طبقات فحول الشعراء: 12.
(6) المعارف: 434.
(7) سير أعلام النبلاء: 555/ 7.

الابتعاد عن المعنى، والتعويل على الحركات في بيان معنى التركيب.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تسهيل علمية الإعراب على طلاب العربية، وذلك من خلال الآتي:

1- بيان وظيفة حركات أواخر الكلم في العربية.

2- الإشارة إلى القرائن المعنوية واللفظية التي تساعد في إعراب المفردات.

3- التركيز على المعنى في فهم الإعراب وحركاته.

خطة البحث:

اقتضت مادة البحث أن ترتب على ثلاثة مباحث وخاتمة تسبقها مقدمة فيها الحديث عن الإعراب وخطة البحث، وأما المبحث الأول فكان بعنوان: حركات أواخر الكلم بين الحاجة الصوتية والدلالة المعنوية، وأما المبحث الثاني فكان بعنوان: مفتاح الإعراب، وأما المبحث الثالث فكان بعنوان: خطوات الإعراب، ثم الخاتمة وفيها أهم نتائج البحث، ثم قائمة بالمصادر والمراجع.

نسأل الله التوفيق والسداد في القول والعمل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول

حركات أواخر الكلم

بين الحاجة الصوتية والدلالة المعنوية

إن علم الإعراب نشأ ابتداء من تغيِّر حركات أواخر الكلم؛ بحسب تغيّر المواقع والمعاني التي تحملها المفردة في التركيب، ولكي يستقيم هذا العلم لا بدَّ أن يسري على جميع المفردات، ولكن ليس كل مفردات العربية متغيِّرةَ الأواخر؛ لذا جرى تقسيم الكلم إلى معرب ومبني، فمتغيّر الحركة هو المعرب، وثابتها هو المبني في العرف النحوي.

ثم لاحظ النحاة أن بعض المفردات فيها حروف متغيّرة ضارعت الحركات في مواضعها، فقالوا بأنها نائبة عنها دالة عليها، ثم لاحظوا أيضا أن حذف حروف من بنية المفردة قد التزمته العرب في بعض المواضع؛ فقالوا بأن الحذف ناب عن الحركة في الإعراب...

ثم لاحظوا أيضا أن من المفردات ما لا يتحمل حركة أصلاً فقالوا بالإعراب المقدر...

ثم لاحظوا أن من الجمل ما يقوم مقام المفردات في أداء المعنى فقالوا بالإعراب المحلي...

وهكذا فإن مبدأ الإعراب عند النحاة هو الحركة المتغيرة المرتبطة بالمعنى عند العرب، ثم حملهم شغفهم بالمعنى على الاعتناء بعلامته، فكان لكل مفردة نصيبها من علامات الإعراب؛ لأن كل مفردة لا بدّ لها من معنى فلا بدّ لها من علامة، إن ظهرت فهي وسيلة الإعراب، وإلا فالاجتهاد في تقديرها واختيار المعنى المناسب لها؛ لذا فإن أنواع الإعراب ثلاثة[1]:

أولـه: إعراب ظاهر: وهو الذي يحدث بأثر ظاهر في الكلمة سواء كان هذا الأثر بحركة، أو حرف، أو حذف، فالحركة بابها معرب الأسماء والأفعال صحيحة الآخر.

والحرف، بابه الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، وثبوت النون في باب الأفعال الخمسة.

والحذف، حذف حركة في الأفعال المعربة، وحذف حرف في الأفعال الخمسة.

وثانيه: إعراب تقديري: والمقدر كله لا علامة فيه، بل هو من تقدير النحاة بحسب نظائر المفردة مما يحتمل العلامة من المفردات الأخرى،

(1) ينظر: جامع الدروس العربية:20، واللغة العربية معناها ومبناها (جدول الإعراب): 206

وبابه المعتل من الأسماء والأفعال، والمضاف إلى ياء المتكلم، لذا فعلل التقدير بحسب نوع المفردة ثلاث: علة تعذر فيما آخره ألف من المفردات المعتلة، وعلة ثقل فيما آخره واو أو ياء من المفردات المعتلة، وعلة اشتغال محل بما آخره ياء متكلم من المفردات.

وثالثه: إعراب محلي: وبابه المفردات المبنية، والجمل التي لها محل من الإعراب لحلولها محل المفردات، فالإعراب المحلي أيضا ليس فيه علامة إعرابية دالة، لكن المحل هو الذي اقتضى الحركة الإعرابية، لأن تلك المبنيات والجمل قامت مقام المفردة في تأدية المعنى، فأخذت حكمها في الإعراب؛ لذا أعطيت لها حركة مقدرة تبعا لمحالها من التركيب، فمعنى كل مفردة مبنية، وكل جملة حلت محل المفردة هو الذي يحدد علامتها الإعرابية المقدرة في عرف النحاة.

إذا فمبلغ الصنعة الإعرابية واضح في كثير من المفردات التي ليس فيها علامة إعرابية ظاهرة، بل هي صنيعة التقدير والقياس على غيرها من المفردات.

الوظيفة الصوتية لحركة أواخر الكلم:

إن الحركات هي في الأصل أصوات تلحق الحروف الصامتة فتحركها عن سكونها، وإن هذه الأصوات تؤدي وظيفتين: وظيفة صوتية، ووظيفة نحوية، فالوظيفة الصوتية للحركات تتمثل في وصل الكلام، إذ أن الأصل في أصوات العربية الصامتة أصوات ساكنة، ولما كان الإنسان لا يستطيع نطق هذه الأصوات أو وصلها ساكنة، فقد استعان بهذه الحركات التي تستخدم لوصل الكلام في نظام صوتي محكم لا يسمح الابتداء بساكن، ولا يجمع بين ساكنين، ولا يجمع بين أربع حركات في كلمة واحدة؛ فالنطق بساكنين يبطئها في الكلام، والنطق بأربع حركات يسرعها فيجعل الكلام غير مفهوم.

وقد نقل الزجاجي عن قطرب في علة الإعراب قوله: ((وإنما أعرب العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة؛ لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، ولا تذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان))[1].

وقد وجدت هذه الفكرة صداها لدى بعض المحدثين فعنون بالعنوان الآتي: (ليس للحركة الإعرابية مدلول)، وقال فيه ((لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء، كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض))[2].

ونحن لا ننكر مثل هذه الحاجة، ولكنا لا نقول بأنها حاجة اعتباطية لا ضابط لها، بل هي حاجة مضبوطة بالمعنى كما ذهب إلى ذلك جمهور النحاة.

الوظيفة المعنوية لحركة أواخر الكلم:

مذهب جمهور النحاة أن حركات الإعراب دوال على معان؛ إذ لم يختلفوا في دلالة إعراب الأسماء على معان؛ لذا قامت مؤلفاتهم على دراسة المرفوعات،

(1) الإيضاح في علل النحو: 71.
(2) من أسرار اللغة: 237.

والمنصوبات، والمجرورات، وهو تقسيم أساسه حركات الإعراب، والمعاني التي يقصدها النحاة هنا هي المعاني النحوية كالفاعلية المفعولية والإضافة وغيرها[1].

يقول الزجاجي: ((إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة، ومضافا إليها، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني))[2].

ويقول ابن فارس: ((فأما الإعراب فيه تميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرهم، فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني))[3].

ويقول عبد القاهر الجرجاني: ((إن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأنَّ الأغراضَ كامنةٌ فيها حتى يكونَ هو المستخرِجَ لها))[4].

ونرى أن حركات الإعراب وإن ارتبطت ببعض المعاني فهي قاصر عن التمييز بين هذه المعاني لأمور منها[5]:

1- أن المعربات التي تظهر عليها الحركات أقل بكثير عن مجموع ما يمكن وروده في السياق من الكلمات. فهناك الإعراب بالحذف، والإعراب المقدر للتعذر أو للثقل أو لاشتغال المحل، وهناك المحل الإعرابي للمبنيات والمحل الإعرابي للجمل، وكل هذه الإعرابات لا تتم بواسطة الحركة الإعرابية الظاهرة.

2- أن حركة الإعراب الواحدة مشتركة تدل على أكثر من باب، فالضمة علامة رفع المبتدأ وخبره، والفاعل ونائبه، واسم كان وخبر إن، والفتحة علامة المفاعيل كلها، والحال، والتمييز، والمستثنى، والمنادى، والكسرة علامة جر المضاف، والمجرور بالحرف والتابع للمجرور، ويضاف إلى ذلك كلها أنه هذه الحركات ذاتها تكون علامة للبناء في أنواع من الكلم، ومن هنا تصبح دلالتها بمفردها على الباب الواحد موضع لبس.

3- أن بعض المفردات المعربة في العربية لا تظهر عليه حركات الأواخر أصلا، كالمقصور من الأسماء.

إذا فحركات الإعراب قد التبست فيها المعاني، فلا تصلح لوحدها أن تكون دليلا على المعنى، و((إن اللغة العربية، وكل لغة أخرى في الوجود، تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها؛ لأن اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم، وقد خلقت اللغات أساسا للإفهام والفهم، وإن أعطاها النشاط الإنساني استعمالات أخرى فنية ونفسية))[6].

يقول تمام حسان بعد عرضه لأنواع الإعراب: ((ولا أكاد أملّ ترديد القول: إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى، فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم تضافر القرائن.

وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية، وبهذا يتضح أن العامل النحوي، وكل ما أثير حوله من ضجة

(1) ينظر: الإعراب وحركاته في العربية: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، زهير غازي زاهد: مجلد (49)، جزء (4): ص 711.
(2) الإيضاح: 69.
(3) الصاحبي: 161.
(4) دلائل الإعجاز: 28.
(5) اللغة العربية معناها ومبناها: 231.
(6) اللغة العربية معناها ومبناها: 233.

لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي، والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علاتها))[1].

((فالقرائن كلها مسؤولة عن أمن اللبس، وعن وضوح المعنى، ولا تستعمل واحدة منها بمفردها للدلالة على معنى ما، وإنما تجتمع القرائن متضافرة لتدل على المعنى النحوي، لا كما يأتي حاصل الجمع من اجتماع مفردات المعدودات بل كما يأتي المركب الكيمياوي من عناصر مختلفة، أي أنه إذا صح أن تسمى مفردات القرائن عند إرادة التحليل، فإن الاستعمال اللغوي لا يعرف من أمر ذلك شيئا، ولا يعرف إلا قرينة كبرى واحدة يسميها: وضوح المعنى، ويسميها اللغويون: أمن اللبس، وتقوم هذه القرينة الكبرى من قرائنها الفرعية مقام ناتج التفاعل الكيمائي من العناصر التي نتج عنها إذ لا يشبه منها واحدا بمفرده))[2].

المناسبة بين الصوت والوظيفة:

كما استعار العرب الحركات لأداء وظائف نحوية إلى جانب وظيفتها الصوتية، فليس بعيدا أن العرب استخدموا الضمة للدلالة على التضام أو التلازم بين ركني الجملة الأساسيتين، المسند والمسند إليه، أي المبتدأ والخبر، في الجملة الاسمية، والفاعل وفعله في الجملة الفعلية، وكذلك ما يقوم مقام الفاعل، كنائب الفاعل، أو ما شبه بالفاعل كاسم كان وأخواتها وخبر إن وأخواتها، إذ أن المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، بمثابة الشيء الواحد، لا يستغني أحدهما عن الآخر، فهما متضامان متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر، وإذا ذكر أحدهما فلا بد من ذكر الآخر أو تقديره.

والمتكلم عندما ينطق صوت الضمة يضم كلا من شفتيه إلى الآخرة، ولا يمكن إنتاج هذا الصوت إلا بالتضام بين الشفتين، كما أنه في ذكر المسند والمسند إليه تضام، إذ يضم كلا منهما إلى الآخر، ولا يقوم أحدهما إلا بضم الآخر إليه، ((وإنما قيل لعلم الفاعل رفع، لأنك إذا ضممت الشفتين لإخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما، فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه، فسمي حركة البناء ضما وحركة الإعراب رفعا، لأن دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة أولا))[3].

ولذا نرى أن هناك علاقة بين الدلالتين الصوتية والنحوية للضمة، إذ أن الضمة يصاحبها ضم الشفتين، ورفعهما عن مكانهما، كما أنه يوجد تضام وتلازم بين المسند والمسند إليه في الجملة، فكل منهما لا يقوم بنفسه إلا إذا ذكر الآخر أو قدر.

كما أن الفتحة ربما تكون علامة تركيز على المعنى الجديد الذي تضيفه الفضلات إلى ركني الجملة الأساسيتين، إذ إنك كلما أضفت شيئا إلى الجملة أضفت إليها معنى جديدا، فالمتكلم عندما ينطق صوت الفتحة فإنه يفتح شفتيه وينصب حنكه العلوي على الحنك السفلي أو يركز عليه، فالارتكاز الناتج عن انتصاب الحنك العلوي على الحنك السفلي يصاحبه ارتكاز على المعنى الجديد الذي تضيفه الكلمة المنصوبة إلى معنى الجملة السابق، فدلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت الحركة نفسها.

ولذا نرى أن هناك علاقة بين الدلالتين الصوتية والنحوية للفتحة أو الضمة، فالدلالة الصوتية لها تتمثل في فتح الشفتين وانتصاب الحنك العلوي على الحنك السفلي، وارتكازه عليه أثناء نطق هذا

(1) اللغة العربية معناها ومبناها: 207

(2) اللغة العربية معناها ومبناها: 232.

(3) شرح الرضي على الكافية: 69/ 1.

الصوت، والدلالة النحوية تتمثل في التركيز على المعنى الجديد الذي تضيفه الكلمة إلى الجملة عند نصبها والارتكاز عليها.

وقد تكون الخفضة أو الجرة أو الكسرة علامة للمضاف إليه، لأنك عندما تضيف الكلمة إلى الأخرى كأنك تجرها إليها، فعندما تقول: كتابُ محمَّدٍ، فكلمة (محمَّدٍ) جُرَّت؛ لإضافة كملة كتاب إليها، وكأنك جررت أو سحبت المضاف إليه إلى المضاف، وكذلك فأنت عندما تنطق صوت الكسرة فإنك تجر الحنك السفلي إلى أسفل، قال ابن الحاجب: ((وأما جر الفك الأسفل إلى أسفل وخفضه فهو ككسر الشيء إذ إن المكسور يسقط ويهوي إلى أسفل، فسمي حركة الإعراب جرا وخفضا))[1]، وكذلك المضاف إليه تجره إلى المضاف عند الإضافة[2].

المبحث الثاني
مفتاح الإعراب

ليس الغاية من الإعراب أن نسطر مجموعة من المصطلحات النحوية التي تعلمناها من كتب النحو على غير هدى، فالإعراب ليس غاية بحد ذاته إنما هو وسيلة مساعدة للكشف عن المعنى من خلال تبيان العلاقة بين مفردات التركيب للخلوص إلى المعنى العام له.

ومفتاح الإعراب هو الكشف عن علاقات الارتباط المعنوي بين أجزاء الجملة، وأصعب القرائن هو الكشف عن قرينة التعليق؛ لأنها الأصل في بناء المعنى عند غياب القرائن الأخرى أو اضطرابها.

قرينة التعليق:

يقول تمام حسان: ((والكشف عن العلاقات السياقية، أو التعليق كما يسميه عبد القاهر، هو الغاية من الإعراب))[3].

إن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق على وجهه كافٍ وحدَه للتهوين من نظرية العمل النحوي والعوامل النحوية، لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى، وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية، فالتعليق هو الإطار الضروري للتحليل النحوي، أو كما يسميه النحاة: الإعراب[4].

إن قرينة التعليق هي أمّ القرائن النحوية جميعاً، وإن الكشف عن هذه القرينة هو الغاية الكبرى من التحليل الإعرابي، وما دام الناس يحسون ويعترفون بالإحساس بصعوبة الإعراب أحياناً، فإنّ معنى ذلك أنّ من الصعب عليهم أحياناً أنْ يكشفوا عن هذه القرينة المعنوية[5].

إن معنى كلِّ مفردة يكمن في دلالتها اللغوية، وفي بنيتها الصرفية، وفي علامتها الإعرابية، وفي موقعها من التركيب، ثم بمجموع هذه القرائن تأخذ وظيفتها من المعنى العام.

فنصيب كلّ مفردة من المعنى إنّما يتحصل من خلال النظر في ذات المفردة أولاً، ثمّ في علاقاتها بما جاورها من المفردات ثانياً، وهذا النظر وإن قسم نظرياً فهو في الحقيقة جزء واحد لا يتجزأ.

ولأن المباني قد تحتمل أكثر من معنى وظيفي؛ إذا لا بدّ لترجيح معنى معين من قرائن لفظية، أو

(1) الكافية: 24/ 1.

(2) الإعراب والمعنى في العربية: م.م. زينب جمعة جامعة بغداد كلية الإعلام. (البحث لم يبين مكان نشرة ولم ترقم صفحاته)).

(3) اللغة العربية معناها ومبناها: 181.

(4) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 189.

(5) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 182.

معنوية تعين المعنى المقصود للمتكلم، وهذا يتوقف على قدرة المعرب وتمكنه من فهم أسرار التعبير.

((فعلينا إذاً عند النظر في نصٍّ بعينه أن نقرر أيّ المعاني المتعددة هو الذي يتعين هنا؛ إذ لا بدّ في نصٍّ بعينه أنْ يكون المعنى محدداً))[1].

ثمّ ((إنّ الجملة المفيدة الواحدة، كالعائلة الواحد لا بدّ من روابط وأواصر بين مفردات تلك الجملة كأواصر العائلة، فمنها ما يكون رئيسياً، ومنها ما يكون فرعياً، ولكن الصورة الكاملة لا تكتمل إلا بتمييز جميع تلك العلاقات، كما أنّ معنى العائلة لا يتضح إلا بتمييز علاقات أفرادها))[2].

ويتحدد نوع العلاقة تبعاً لنوع البيان الذي يريد المتكلم الإفصاح عنه، والإبهام الذي يريد إزالته.

تعلق المفردة بأخواتها:

إن علاقة المفردة بأخواتها إنما يتحدد عن طريقين:

الأول: القرائن المعنوية:

ونعني بذلك ارتباط المفردة بأخواتها في التركيب عن طريق علاقة معنى كلّ مفردة بمعنى أختها، وهذه العلاقة قد تتنوع بحسب دلالة المفردات، فالمفردات الدالة على الذوات والمعاني من الأسماء وما جرى مجراها لها علاقتها الخاصة، وكذا المفردات الدالة على الأحداث من الأفعال وما جرى مجراها لها علاقاتها الخاصة.

وكذا المفردات الدالة على المعاني الجزئية التي تصل بين الأحداث والأسماء والمعاني لها مواضعها وعلاقاتها الخاصة.

فكل تركيب مستقيم مفيد لا بد له من عنصرين رئيسين، **أولهما**: أسماء الذوات أو ما يقوم مقامها من أسماء المعاني، **وثانيهما**: الحدث أو ما يقوم مقامه مما يتضمنه من المشتقات، ولا غنى للتركيب المفيد الفعلي أو الاسمي عن هذين العنصرين، فإن فقد في ظاهر اللفظ أحدهما فلا بدَّ من الدلالة عليه من سياق أو مقام.

وكلّ عنصر من هذين العنصرين له موقعه من التركيب، فالذوات أو ما يقوم مقامها هي الأساس الذي يسند إليه العنصر الثاني الذي هو الحدث أو ما يقوم مقامه، يستوي في ذلك ما تقدم منه أو تأخر، كما أنّ لكلّ عنصر متعلقاته من مكملات المعنى من الصفات والأحوال والظروف وغيرها، وكل مكمل يرتبط بمتعلقه بروابط خاصة.

والمعاني الخاصة بالذوات أو ما يقوم مقامها، والأحداث أو ما يقوم مقامها هي التي تحدد مكملاتها من المعاني التابعة الزائدة على ركني الإسناد.

والحدث هو العنصر المتجدد في التركيب، وهو الأصل الذي تركب من أجله الجمل، فالظفر به يعني الظفر بمعنى التركيب.

ومن أشهر العلاقات التي تربط المفردات الدالة على الذوات والمعاني بغيرها من المفردات هي العلاقة الإسنادية؛ إذ لا بد لهذه العلاقة من عنصر الاسمية في أحد أركانها، لذا فهي تقوم بين المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل أو نائبه، **والإسناد** خاص بالعناصر الرئيسة في الجملة[3].

ومن أشهر العلاقات التي تربط المفردات الدالة على الحدث بغيرها علاقة المفعولية بأنواعها المختلفة، كالمفعول به، وفيه، ومعه، ولأجله، وكذا المفعولية المطلقة، فكل هذه المفاعيل بيان وقيود

(1) اللغة العربية معناها ومبناها: 191.

(2) اللغة العربية معناها ومبناها: 191.

(3) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 191.

لمعنى الحدث الوارد في الجملة[1].

((هذه القرائن المعنوية المتفرعة عن التخصيص[2] يعبر كلٌّ منها عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة))[3].

وكلّ المنصوبات لا بدّ أن يتقدمها إسناد فعليّ، واسميّ في قليل من الأحيان، وهي دالة على جهة معينة في فهم علاقة الإسناد[4].

ومن العلاقات المصاحبة للحدث أو ما شابهه في المعنى علاقة النسبة، أي نسبة معاني الأحداث إلى الأسماء، ((فالتعليق بواسطة ما يفهم بالحرف من نسبة هو في حقيقته: إيجاد علاقة نسبية بين المجرور ومعنى الحدث الذي في علاقة الإسناد))[5].

يقول الأشموني: ((عمل الجرّ بحروف تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء وتنسبها إليها))[6].

وقد ذكر الدكتور تمام حسان أن معاني حروف النسبة تصل إلى (29) معنى[7].

ومن العلاقات المشتركة بين المعاني والأحداث علاقة التبعية، كالصفة، والتوكيد، والعطف، والبدل.

ومن أشهر القرائن اللفظية المصاحبة لهذه القرينة المعنوية هي قرينة المطابقة، وأشهر ما تكون فيه المطابقة بين التابع والمتبوع هو العلامة الإعرابية، وقرينة لفظية أخرى توجد في جميعها هي قرينة الرتبة ((إذ رتبة التابع هي التأخر عن المتبوع دائماً أياً كان نوعها))[8].

ومن العلاقات المشتركة أيضاً علاقة الإضافة التي هي تعلق اسم باسم على سبيل الملكية والاستحقاق غالباً، والجنسية والظرفية أحياناً. ولها عنصران: وهما اسمان، أو اسم وفعل[9].

الثاني: القرائن اللفظية:

وهي قرائن تستفاد من الألفاظ المنطوقة، وترتيبها، ومن أشهرها[10]:

1- العلامة الإعرابية:

كانت العلامة الإعرابية أوفر القرائن حظاً من اهتمام النحاة، إذ عليها بنيت نظرية العامل النحوي، وشغل النحاة في البحث عن محلها، وتقديرها عند فقدها، وتفسير معناها، وذكر ما ينوب عنها من الحروف، فكان الإعراب الظاهر والمقدر، والإعراب بالحركات الأصلية والنائبة من الحروف والحركات.

ثم اختلفوا في هذا الإعراب، هل كان في كلام العرب أم لم يكن؟ وكان لقطرب ومن تبعه من القدماء والمحدثين كلام في إنكار أن تكون اللغة العربية قد اعتمدت حقيقة على هذه العلامات في تعيين المعاني النحوية[11].

((حدث كل ذلك في وقت لم تكن العلامات الإعرابية أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن بل هي قرينة يستعصي التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديرياً أو محلياً أو بالحذف؛

(1) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 194

(2) التخصيص عند تمام حسان قرينة معنوية تحتها فروع، وهي: التعدية، والغائية، والمعية، والظرفية، والتوكيد، والتحديد، والملابسة، والتفسير، والإخراج: (الاستثناء)، والمخالفة: (الاختصاص). ينظر: اللغة العربية مبناها ومعناها: 194.

(3) اللغة العربية معناها ومبناها: 195.

(4) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 199.

(5) اللغة العربية معناها ومبناها: 204.

(6) نقلا عن : اللغة العربية معناها ومبناها:202.

(7) اللغة العربية معناها ومبناها: 203.

(8) اللغة العربية معناها ومبناها: 204.

(9) اللغة العربية معناها ومبناها: 201.

(10) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 205.

(11) ينظر: الإيضاح في علل النحو: 71، ومن أسرار اللغة: 237.

لأن العلامة الإعرابية في كل واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب.

حتى حين ننظر إلى مطلق العلامة كمطلق الضمة أو مطلق الفتحة أو مطلق الكسرة فسنجد أنها لا تدل باب واحد، وإنما تدل الواحدة منها على أكثر من باب))[1].

2- الرتبة:

والرتبة على نوعين:

أ- الرتبة غير المحفوظة: وهي التي يمكن أن تتغير بحسب الاهتمام ومراد المتكلم، ومنها: رتبة المبتدأ، ورتبة الفاعل، ورتبة المفعول، ورتبة الحال...

ب- رتبة محفوظة: وهي التي يجب مراعاتها في التركيب، ولا يصلح التركيب من غير مراعاتها، ومنها: رتبة الصلة مع الموصول، ورتبة الصفة مع الموصوف، ورتبة المعطوف مع المعطوف عليه، ورتبة البدل مع المبدل منه، ورتبة المضاف مع المضاف إليه، ورتبة التمييز مع المميز، وصدارة الأدوات، وهذه الرتبة هي التي دعت إلى صوغ عبارتهم الشهيرة (لا يعمل ما بعدها فيما قبلها).

ومن الرتب المحفوظة صدارة حروف المعاني على ما تدل عليه... ((ومن هنا تكون الرتبة المحفوظة قرينة لفظية تحدد معنى الأبواب المرتبة بحسبها))[2].

((والملاحظ أننا لو استعرضنا أقسام الكلم وربطنا بينها وبين قرينة الرتبة، فسنجد أن الرتبة تتجاذب مع البناء أكثر مما تتجاذب مع الإعراب، وتتجاذب من بين المبنيات مع الأدوات والظروف أكثر مما تتجاذب مع أي مبني آخر، ومع أني أنفر من التصدي لتعليل الظواهر اللغوية أجدني مدفوعا هنا إلى ملاحظة أن عدم وجود قرينة العلامة الإعرابية في المبنيات قد جنح بها إلى قرينة الرتبة عوضا لها من العلامة الإعرابية))[3].

3- المطابقة:

وتكون المطابقة في خمسة أمور[4]: الأول: العلامة الإعرابية، الثاني: الشخص (المتكلم والمخاطب والغائب)، والثالث: العدد (الإفراد والثنية والجمع)، والرابع: النوع (المذكر والمؤنث)، والخامس: التعيين (المعرفة والنكرة).

((ولا شك أن المطابقة في أية واحدة من هذه المجالات الخمسة تقوي الصلة بين المتطابقين، فتكون هي نفسها قرينة على ما بينهما من ارتباط في المعنى، وتكون قرينة لفظية على الباب الذي يقع فيه، ويعبر عنه كل منهما، فبالمطابقة تتوثق الصلة بين أجزاء التركيب التي تتطلبها، وبدونها تتفكك العرى وتصبح الكلمات المتراصة منعزلا بعضها عن بعض، ويصبح المعنى عسير المنال))[5].

4- الأداة:

والأدوات على نوعين: أدوات جمل، مثل: النواسخ، والاستفهام، والشرط، والنفي، والعرض، وغيرها، وأدوات مفردات، وهي على نوعين أيضا: ما يختص بالأسماء، وما يختص بالأفعال.

((ولكل أداة من هذه الأدوات ضمائمها الخاصة، فهي تتطلب بعدها شيئا بعينه، فتكون قرينة متعددة جوانب الدلالة حيث تدل بمعناها الوظيفي، وبموقعها، وبتضامها مع الكلمات الأخرى، وبما قد يكون متفقا مع وجودها من علامات إعرابية على ضمائمها، وهذا التعدد في جوانب الدلالة بقرينة

(1) اللغة العربية معناها ومبناها: 205.
(2) اللغة العربية معناها ومبناها: 207.
(3) اللغة العربية معناها ومبناها: 208.
(4) اللغة العربية معناها ومبناها: 211.
(5) اللغة العربية معناها ومبناها: 212.

الأداة يجعلها في التعليق النحوي قرينة لفظية هامة جدا))[1].

((إن الأدوات في مجموعها من المبنيات فلا تظهر عليها العلامة الإعرابية، ومن ثم أصبحت كلها ذات رتبة شأنها في ذلك شأن المبنيات الأخرى التي تعينها الرتبة على الاستغناء عن الإعراب))[2].

أقول: ويمكن أنْ يضاف إلى القرائن المتقدمة قرينة التوافق المعنوي، أي توافق المعنى المعجمي للمفردات الداخلة في تركيب معين، فهو الخيط الفاصل بين الحقيقة والمجاز، وبين الجائز والمحال.

وعلاقات الارتباط الأساسية في الجملة العربية يمكن إيجازها بالنقاط الآتية:

1- علاقة الإسناد: بين المبتدأ والخبر المفرد، وبين الفعل والفاعل أو نائب الفاعل، وبين كل ما يعمل عمل الفعل وفاعله أو نائب فاعله، كالمصدر والمشتقات العاملة واسم الفعل.

2- علاقة التعدية أو المفعولية: بين الفعل المتعدي والمفعول به.

3- علاقة الإضافة: بين المضاف والمضاف إليه.

4- علاقة الملابسة: بين الحال المفردة وصاحبها.

5- علاقة الظرفية: بين الفعل والظرف بنوعيه.

6- علاقة التحديد: بين الفعل والمفعول المطلق المبين للنوع والعدد.

7- علاقة السببية أو الغائية: بين الفعل والمفعول لأجله المنصوب.

8- علاقة المعية: بين الفعل والمفعول معه.

9- علاقة الإخراج: بين المستثنى والمستثنى منه.

10- علاقة التمييز أو التفسير: بين التمييز والمميز.

11- علاقة الوصفية: بين النعت المفرد والمنعوت.

12- علاقة الإبدال: بين البدل والمبدل منه.

13- علاقة التأكيد: بين التأكيد والمؤكد، وبين الفعل والمفعول المطلق المؤكد له.

14- علاقة النسبة: بين معاني الأفعال وحروف الجر[3].

المبحث الثالث

خطوات الإعراب

ماذا يعني إعراب كلمة في جملة؟

إن المعرب عندما يحدد إعراب كلمة ما في جملة من الجمل فإنه بهذا الإعراب يبين أموراً مهمة، منها:

أولاً: الكشف عن الوظيفة النحوية التي تؤديها هذه المفردة في ذاك التركيب، والوظيفة النحوية تمثل جزءاً مهماً من دلالة الكلمة المركبة بانضمامه إلى الدلالة اللغوية للكلمة.

وثانياً: هو يحدد الوجه الذي سيتعامل به مع تفسيره لهذه الكلمة، لأنّ اختلاف الوظيفة النحوية يؤدي ضرورة إلى اختلاف الدلالة المرادة من الكلمة في الجملة.

وثالثاً: هو يريد أنْ يؤسس شرحه للجملة على أساسه السليم، فكلّ ما يكون تشبيهاً أو مجازاً أو استعارة ... إلخ مبنيّ في حقيقة الأمر على التعليق النحوي، من قِبَلِ أنّ الكلمة المفردة لا تمثل شيئاً من ذلك...

لا ندعي أن كل المعربين وشراح النصوص تدور في أذهانهم هذه المعاني أثناء إعراب المفردات، لأننا قد لا نلمس في بعض أنماط هذا التناول إلا تعاملاً مسطحاً مع فاعلية المعنى النحوي، حيث كان

(1) اللغة العربية معناها ومبناها: 225.

(2) اللغة العربية معناها ومبناها:224.

(3) ينظر: نظام الارتباط والربط: 163، واللغة العربية مبناها ومعناها: 194.

يكتفي أحياناً بإعراب الكلمات في الجملة إعراباً ساذجاً غُفْلاً من التفسير، ولكن هذا موقوف على قدرة الشارح الخاصة في النفاذ إلى أسرار تأليف العبارة، غير أن هذا لا يعد مسوّغاً لإهمال فاعلية المعنى النحوي في بيان أسرار التركيب[1].

خطوات لفهم القواعد النحوية:

إن الإعراب جزء من منظومة القواعد النحوية، فلا بد لنا من خطوات فكرية نتفهم من خلالها هذه القواعد، قبل الدخول في الخطوات العملية لفهم هذه الصنعة، وهذا ما سنبينه تحت العنوان الآتي:

الخطوة الأولى: تصحيح الاعتقاد الذهني:

إذا أردت أن تكون مميزا فكن شخصا مختلفا ولا تكن محكوما باعتقادات الآخرين، إن تصرفات الفرد وسلوكياته في الحياة هي صورة حية لمعتقداته الذهنية الوضعية منها والربانية، فلا يتصرف الإنسان سلوكا في هذه الحياة يخالف معتقداته؟

والمعتقد الوضعي الذي نما في أذهاننا، أبناء العربية، صعوبة المادة النحوية، فبذرة التعقيد في المادة النحوية منشؤها أولاً في أذهاننا، ثم تصيدنا لهذه البذرة ما ينميها من أسباب خارجية تعاون كثير من طلاب العربية على تكوينها، فتارة نقول: إن الصعوبة في نطق أصواتها، وتارة نقول: بل في رسم حروفها، وتارة نقول بل في حركات إعرابها، ورابعة وخامسة وقائمة الأعذار تطول...

الخطوة الثانية: الإفادة من ملكتنا اللغوية والنحوية:

يجب أن يتنبه دارس النحو أن له ملكتين، الأولى ملكة لغوية ذاتية، والثانية ملكة نحوية مكتسبة، فالملكة اللغوية: مكتسبة بمخالطة المجتمع، وهي ملكة لسانية يشترك فيها جميع أبناء اللغة، وهي متفاوتة بحسب البيئة العامة، والثقافة الشخصية ووسيلة أدائها: المفردات، والتراكيب. (معاني المفردات، والتراكيب الصحيحة)، والمعنى العام له دلالات ظاهرة، وله إشارات خفية مبطنة يتفاوت الناس في إدراكها، وهذه كالأساس الذي ستبنى عليه الملكة النحوية.

والملكة النحوية: مكتسبة بدراسة كتب الفن، فهي قواعد مكتسبة مستنبطة من استقراء الكلام العربي؛ لضبط المعنى العام، كلما توسع المرء في فهمها عرف دقة المعنى، وبراعة الكلام الأدبي وأسرار صياغته، وإشاراته الخفية الكامنة في أساليبه المتنوعة، من التقديم والتأخير، والذكر والحذف، والتأسيس والتوكيد...

الخطوة الثالثة: التنبه إلى التراث النحوي والتفريق بين القاعد النحوية والفكر النحوي:

إن النحاة أردوا أن يعلموا فقعدوا، وأرادوا أن يقنعوا فعللوا، وأرادوا أن ينتصروا فجادلوا.... فالتراث النحوي يمكن لنا أن نصنفه على ثلاثة مستويات:

الأول: المستوى القواعدي:

وله مهمتان أساسيتان: حفظ اللسان عند النطق، وحفظ القلم عند الخطّ، فهو انتحاء لمنهج العرب الأوائل في كلامه وكتاباتهم.

الثاني: المستوى التعليلي:

هي مرتبة متقدمة ينشغل فيها من تصدر للتعليم، وغايته أن يجد العلة المناسبة المقبولة للتوفيق بين القاعدة والاستعمال، لتحظى بالقبول المنطقي عند المتلقي.

وهو علم له نصيب من النقل والعقل، وهذا العلم أنتجه علماء العربية للتدليل على منزلة

(1) ينظر: النحو والدلالة: 177.

العربية، ومكانتها، وانسجامها، وقوتها في ذاتها، وعلى الحكمة في أصواتها، وبناء مفردات، وتأليف كلماتها.

فهو علم بيان فضيلة العربية، وعلم تأملي تلوح أفكار لمن صفا ذهنه، وجادت قريحته، وكان القياس ميدان هذا العلم، لا أعني القياس على المنقول، ولكن قياس حمل بعض العوامل على بعض للعلل الجامعة التي توهموها، وهو ميدان لاختلاف الآراء، واختلاف الأحكام، فكل يحمل على القياس الذي ظهر له من غير أن يكون هناك نقل ضابط، أو أصل مطرد يحتكم إليه، وإنما منشأه التفكر والذهن وما يلوح له من مشتركات بين المقيس والمقيس عليه.

الثالث: المستوى الجدلي:

وهي فلسفة الكبار من المتخصصين الذين يحاولون أن ينتصروا بكل ما أوتوا من خبرة ومكنة لما تبنوه من آراء.

وهو علم عقلي فلسفي، وهذا علم البراعة والخيال الذهني، أنتجه علماء العربية للتفاضل والتفاخر بمبلغ علمهم بهذه اللغة الجليلة.

وهو علم النخبة من علماء العربية، إنه فلسفة للنحو وقواعده المستنبطة، وهم متأثرون بهذا بعلم الكلام الذي كان شائعا في تلك العصور

الخطوة الرابعة: معرفة وظيفة القواعد النحوية:

إن القواعد النحوية وسيلة لضبط معاني الكلام، وليست هي غاية بحد ذاتها؛ فضبط البنية، والحركة، والتركيب كله من أجل صحة المعنى.

يقول عبد القادر المهيري عن أثر النحو في التمكن من اللغة : ((هو وسيلة إلى تكوين وعي لمتكلمها بمكوناتها وأبنيتها وتراكيبها، وإلى عقلنة ما اكتسبه منها))[1].

إذا فلا بد من الربط بين القاعدة والمعنى.

الخطوة الخامسة: تجاوز النظرة القاصرة إلى النحو، والخلط بين النظام النحوي والعلامة الإعرابية:

إن العلامة الإعرابية جزء يسير جداً من النحو وليست هي النحو، يقول محمد حماسة عبد اللطيف: ((وإن كان هناك أثر أكثر ضررا على دارسي العربية، وهو أنهم أخذوا ينظرون إلى النحو على أنه جانب قاعدي لا جدوى منه... وهؤلاء قد خلطوا بين أمرين:

أولهما: العلامة الإعرابية التي تظهر على بعض الكلمات دلالة على علاقة نحوية معينة، وهذه العلامات جانب واحد من جوانب كثيرة تعمل على وضوح المعنى النحوي.

ثانيهما: النظام النحوي جملة بما فيه من علاقات وقرائن مختلفة تكشف غنى وخصوبة في حركة الجملة العربية وتنوعها.

وبعد أن خلطوا بين هذين الجانبين سوغوا لأنفسهم النظر إلى النحو كله من منظار العلامة الإعرابية وحدها، ثم استثقلوها وتمنوا الخلاص منها، وأخيرا صار الأمر إلى كراهية النحو وازدرائه))[2].

الخطوة السادسة: مفردات لا بد للمعرب من معرفتها، ومنها:

أ- مصطلحات علم النحو:

لا تطور في الظواهر الإعرابية على مر العصور المختلفة، فالفاعل مثلا كان، ولم يزل، وسيظل مرفوعا، والمفعول سيبقى على نصبه أبد الدهر،

(1) نظرات في التراث اللغوي العربي: 140.
(2) النحو والدلالة: 180.

ولن يتخلى الجر عن المضاف إليه ليجيء النصب أو الرفع بدلا منه.

اعلم أن المصطلحات التي اختارها النحاة لتكون اصطلاح مفردات علم النحو لم تخرج في غالبها، إن لم يكن جميعها، عن المصطلحات اللغوية التي يفهما جل متكلمي اللغة العربية، واعلم أن هذه المصطلحات هي أدلة على المعاني، وقد جعلت حركات الإعراب إشارة ظاهرة لها، فمن لا يعرف معنى الفاعل درس النحو أم لم يدرسه، ومن لا يعرف معنى المفعول، ومن لا يعرف معنى الحال، ومن لا يعرف معنى التمييز، ومن لا يعرف معنى الإضافة...، وإنما قاربوا في اختيار المصطلحات ولم يخرجوا بعيدا عن المعنى اللغوي ليسهل تناولها وفهما من قبل متكلمي اللغة عامة، وإن لم يكن متخصصا في علم النحو أو اللغة.

((فمعظم مصطلحات الأبواب تدل على المعنى النحوي الذي جردت لأجله، حتى إن حرص النحاة على تعريفها في مستهل الباب يدل على أهمية معناها النحوي، على الرغم من المعنى المباشر الذي يشير إليه))[1].

ثم بعد ذلك لا بد من الانتقال من مصطلحات الأبواب النحوية إلى فهم علاقاتها؛ فإذا ما توجهنا في تجاوز معاني مصطلحات النحو إلى بيان مضامينها المعنوية داخل الجملة نكون بذلك قد خطونا خطوة كبيرة لتسهيل الإعراب.

ب- علامات الإعراب:

للرفع: الضمة، أو ما ينوب منابها في بعض الأبواب من الألف، والواو، والنون. وللنصب: الفتحة أو ما ينوب منابها، وهو الألف والياء والنون في بعض الأبواب. وللجر: الكسرة، أو ما ينوب منابها في بعض الأبواب وهو الياء. وللجزم: السكون، وما ينوب منابها من حذف الحرف في بعض الأبواب النحوية.

ج- المعمولات:

وهي مرفوعات الأسماء والأفعال، من أمثال: المبتدأ، والخبر، والفاعل نائبه، واسم كان، وخبر إن وأخواتها، والأفعال المضارعة المعربة.

ومنصوبات الأسماء والأفعال، ومنها: خبر كان، واسم إن وأخواتها، والمفاعيل بأنواعها (المطلق، المفعول به، المفعول فيه، المفعول معه، والمفعول لأجله)، والحال، التمييز، والمستثنى، والمنادى، والفعل المضارع المسبوق بناصب. والمجرورات من الأسماء، بأسباب الجر المعروفة من حروف جر، والإضافة والتبعية.

وقد يكون عامل النصب مجمل الكلام، يقول صاحب أبو جناح: ((فقول سيبويه: وكان العامل فيه ما قبله من الكلام، يفيد أن العامل لا يقتضي أن يكون فعلا أو حرفا أو اسما، بل هو مجمل الكلام أو تمام المعنى، وفسر ذلك بأن المستثنى لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله، أي المرفوع، ولم يكن صفته، وقوله: كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين ولا محمول على ما حملت عليه وعمل فيها، تأكيد لفحوى كلامه المتقدم بأن ما ليس تابعا لما قبله، لا بد أن يخالفه في إعرابه، والسبيل إلى ذلك النصب، لأن الرفع علم الإسناد والجر علامة الإضافة))[2].

كيف أبدأ الإعراب ؟

إن الإعراب ليس حركة فحسب بل هو ثمرة

(1) المعن والقواعد النحوية: 519 (بحث للدكتور محمود حسن الجاسم ، مجلة جامة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها)

(2) التعارض بين تأويل المعنى والتفسير الإعراب: 68 (بحث للدكتور صاحب جعفر أبو جناح، منشور في مجلة جامعة الملك سعود، م8، الآداب، (1)، ص-61 75، الرياض، (1416هـ=1996م).

فهم معاني المفردات وبنيتها وموقعها وعلاقاتها في سياقها، إنه تصديق لفهم كل ما تقدم، يقول تمام حسان: ((فكما أنّ وظيفة النمو تتوقف في الجسم الإنساني على جهاز الغدد الصماء، والجهاز الهضمي، وجهاز الدورة الدموية، والجهاز التنفسي، وغير ذلك من الأجهزة التي يتعذر الفصل بين عملها من الناحية العملية، فلا يفصل بين وظيفة وأخرى من وظائفها إلا للأغراض العلمية، كذلك يتوقف إعراب نص ما على وظائف الأصوات، ووظائف المباني، ووظائف القرائن، ونظام العلاقات، فلا يفصل في الذهن بين كل ذلك إلا لأغراض التحليل اللغوي، أما في التركيب فلا فصل))[1].

وقبل أن نفصل في بيان خطوات الإعراب لا بد من التذكير بما يأتي:

أولاً: التأكيد على أن الإعراب إنما يقوم على فهم النص، ولا يكون بحفظ الأمثلة المعربة، ومن طلب الإعراب بحفظ أمثلته فقد دخل في المحال، فتراكيب اللغة لا تنتهي وحفظ ما لا ينتهي من المحال.

ثانياً: تفهيم طلبة الإعراب أن المصطلحات النحوية التي يدرسونها لها نصيبها من المعنى، وكلّ مصطلح مرتبط بالوظيفة المعنوية التي تؤديها الكلمة في الجملة، فالفاعل من قام بالفعل، والمفعول من وقع عليه الفعل، والمفعول فيه زمن أو مكان وقوع الفعل، والحال هيئة صاحبه وقت وقوع الفعل، والتمييز ما يميز صاحبه، والاستثناء ما أخرجته من حكم سابق، وهكذا...

والآن وقد أكثرنا من القول في تفسير معنى الإعراب، فلا بدّ من بيان خطوات عملية واضحة المعالم للسير في طريق الإعراب، فنقول:

إن الإعراب ثمرة القواعد النحوية، وهو مشكلة طلابها، والطالب إن شعر بتخلفه في الإعراب حبطت همته وتكاسل في درسه. ومن النصائح المهمة في تقريب الإعراب لنفوس الطلبة ما يأتي:

أولاً: فهم معنى التركيب:

فلا بد من التأكيد على فهم المعنى قبل البدء بالإعراب، فالإعراب فرع عن المعنى، ولا بدّ أن نتذكر أنّ الغاية من الإعراب هو تفهيم النصّ وبيان معناه لمن يطلب إعرابه، فهذا يقتضي أولا أن يكون المعرب عالما بمعنى ما يعرب، فإذا تعسّر على المعرب ابتداء فهم النص لعلة ما، إمّا لغموض في بعض معاني مفرداته، أو لإشكال في بعض متعلقاته، أو للبس في عود بعض ضمائره فلن يستطيع إعراب هذا التركيب إلاّ بعد حل مشكل المعنى؛ لأن الإعراب هو تفسير للمعنى بمصطلحات أهل النحو، فإذا جهل هو المعنى فكيف سيوضحه لغيره.

ثانياً: البحث عن ركائز المعنى في التركيب:

فبعد فهم معنى التركيب العام لا بد من أن نوزع هذا المعنى على المفردات التي ساهمت بتشكيله، فإذا أردت الإعراب فابحث عن المعنى الرئيس في الجملة، واعلم أنّ أي معنى مركب لا بدّ له من عنصرين، وهذان العنصران لا بدّ لهما من رباط الإسناد، فكلّ جملة تامة لها عنصران رئيسان فقط، وكلّ ما سواهما هو متعلقات لهذا الإسناد تخصصه أو تقييده بشكل مّا، وكلّ متعلَّق من توابع الجملة لا بدّ له من عنصر يتعلق به من العنصرين الرئيسين.

إذا فلنبدأ البحث عن علاقة الإسناد في ذلك التركيب فكل تعبير لا بد له من أركان رئيسة يقوم عليه، ومكملات مقيدة لتلك الأركان، والجملة

(1) اللغة العربية معناها ومبناها: 185.

العربية لا تخلو من مسند ومسند إليه، فعلية كانت أو اسمية، وبقية عناصر التعبير مكملات لهما، فقبل الإعراب لا بدّ من معرفة عناصره الرئيسة، وهذا ما شاع في الدراسات اللسانية الحديثة التي نادت بتحليل التعبير إلى عناصره المباشرة، وهم مسبوقون بمن تقدمهم من النحاة العرب، يقول نهاد الموسى عن هذا المنهج: ((إن معطيات هذا المنهج في التحليل هي بعض ما استشعره النحويون العرب في الإعراب وصدروا عنه، حتى إنها لتعد من قبيل تحصيل الحاصل لدى المشتغلين بالعربية ومعلميها.

وهو منهج ابتدائي يصطنعه كثير من المعلمين حين يأخذون بطريقة الإعراب الإجمالي تيسيرا على تلاميذهم))[1].

إذاً فلا وجود لجملة ذات معنى خالية من علاقة إسناد، فلا بد من البحث عن طرفي الإسناد، وهما على نوعين، فعلي، أو اسمي.

يقول الشيخ عبد القاهر الجرجاني: ((مختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لا بد من مسند إليه ومسند))[2].

((وعلاقة الارتباط بطريق الإسناد هي بؤرة الجملة أو نواتها، بل هي وحدها كافية لتكوين الجملة في صورتها البسيطة، وتكون توسعة الجملة البسيطة بإنشاء علاقات ارتباط أخرى، واصطناع علاقات ربط، وذلك خاضع لسياق المقام، ولغرض المتكلم من نظم الجملة.

وكلما أنشأ المتكلم علاقات ارتباط وعلاقات ربط في الجملة زيادة على نواة الإسناد كان ذلك زيادة في الفائدة، ولا يعني أن تلك الفائدة تصبح منفصلة عن فائدة الإسناد، وإنما يعني أن المعنى المستفاد من الجلمة بعد الزيادة يصير غير المعنى المستفاد من النواة الإسنادية وحدها، وسبب هذا أن الجملة تؤدي معنى دلاليا واحدا لا عدة معان، وكلما أنشئت علاقة جديدة في الجملة تغير معنى الجملة عما كان عليه قبل إنشاء تلك العلاقة))[3].

((والقاعدة العامة التي تحكم تركيب الجملة أن كل علاقة تزيد في الجملة على علاقة الإسناد إنما ينشئها المتكلم للبيان وإزالة إبهام وغموض قد يعتريان المعنى الدلالي للجملة إن لم ينشئ المتكلم تلك العلاقة.

وكل حذف لعلاقة إنما يكون حين لا يحتاج المعنى الدلالي إلى دلالة تلك العلاقة، وهذا كله خاضع لسياق المقام وغرض المتكلم، ومعيار الذكر والحذف هو وضوح المعنى الدلالي الذي يراه المتكلم معبرا عن غرضه في سياق معين.

وكل جملة يوصف تركيبها بالغموض في الجملة هي جملة أخفق منشئها في إبراز علاقة من علاقاتها أو ترك الإتيان بها لسبب من الأسباب))[4].

ثالثاً: البدء بإعراب الجملة:

إن الإعراب يبدأ بأصغر وحدة إسنادية في الكلام ثم يتسع، وأصغر وحدة إسنادية فيه هي الجملة اسمية كانت أو فعلية، والجمل المراد إعرابها على نوعين:

الأولى: جمل مشكولة بحركات الإعراب، كالنصوص التراثية، ومنها: الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، والأشعار... وأمر هذه أسهل؛ لأن مفرداتها قد اكتملت فيها أدلتها المعنوية واللفظية على معانيها، وأهما بالنسبة لموضوعنا حركات أواخرها، والخلاف فيها يتبع اجتهاد

(1) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: 29.
(2) دلائل الإعجاز: 7.
(3) نظام الارتباط والربط: 161.
(4) نظام الارتباط والربط: 162.

المعرب وإدراكه للمعاني التي تحتملها المفردات في التراكيب اللغوية.

أما الثانية فهي جمل معطلة عن حركات الإعراب، وهذا النوع من الجمل قد فقد بعض الأدلة اللفظية، وهي الحركات، التي يستعملها المتكلم في الدلالة على المعنى، وهنا يتبين لنا بوضوح أن حركات الإعراب لا تجلب المعنى إلى التركيب بل على العكس فإن المعنى هو الذي يجلب الحركات إلى مفردات التركيب؟

لأن المعنى كامنٌ في نفس المتكلم، ثم تكون حركات الإعراب مترجمة عنه تابعة له، فليس وضع الحركات الإعرابية على مفردات الجملة يكون اعتباطياً، بل لا بدّ أن يكون ترجمة لمعاني المتكلم، ففهم المعنى المقصود للمتكلم يسهم في تشكيل نصه بالشكل الصحيح.

وإعراب الجملة المعطلة عن حركات الإعراب أصعب من تلك المشكولة؛ لأنّها توجب عليك أن تعين المعنى الذي يقصده المتكلم، ثم تضع أنت الحركات المناسبة لذلك المعنى، واحتمالية التركيب وصلاحيته لأكثر من معنى سيكون من أسباب الخلاف في تحديد المعنى.

يقول تمام حسان عن اختلاف النحاة في إعراب (ما) التعجبية: ((رأينا أن النحاة اختلفوا فيها بين أن تكون:

أ- نكرة تامة بمعنى شيء.

ب- استفهامية.

ج- معرفة ناقصة بمعنى الذي.

د- نكرة ناقصة وبعدها صفة.

وإن كانوا اتفقوا على أنها اسم، وأنها مبتدأ، والمغزى من وراء كل ذلك أن ما يتسم به المعنى الوظيفي للمبنى الواحد من التعدد والاحتمال يجعل الناظر في النص يسعى دائماً وراء القرائن اللفظية والمعنوية والحالة ليرى أن المعاني المتعدد لهذا المبنى هو المقصود. ومن هنا نرى التفاضل بين المعربين للجملة الواحدة))[1].

الخاتمة

1- إن مبدأ الإعراب عند النحاة هو الحركة المتغيرة المرتبطة بالمعنى عند العرب، ثم حملهم شغفهم بالمعنى على الاعتناء بعلامته، فكان هذا الكم الكبير من الدراسات النحوية على علامات الإعراب، وجاء تبعا لعلامات الإعراب علامات البناء.

2- إن الإعراب جزء من منظومة القواعد النحوية، ومبلغ الصنعة الإعرابية واضح في كثير من المفردات التي ليس فيها علامة إعرابية ظاهرة، بل هي صنيعة التقدير والقياس على غيرها من المفردات.

3-إن الحركات هي في الأصل أصوات تلحق الأصوات الصامتة فتحركها عن سكونها، وإن هذه الأصوات تؤدي وظيفتين: وظيفة صوتية، ووظيفة نحوية.

4- مذهب جمهور النحاة أن حركات الإعراب دوال على معان؛ إذ لم يختلفوا في دلالة إعراب الأسماء على معان؛ لذا قامت مؤلفاتهم على دراسة المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، وهو تقسيم أساسه حركات الإعراب.

5- إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى، فلا قيمة لها بدون القرائن الأخرى لفظية ومعنوية.

6- مفتاح الإعراب هو الكشف عن علاقات

(1) اللغة العربية معناها ومبناها: 180.

الارتباط المعنوي بين أجزاء الجملة، وأصعب القرائن هو الكشف عن قرينة التعليق؛ لأنها الأصل في بناء المعنى عند غياب القرائن الأخرى أو اضطرابها.

7- إن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للتهوين من نظرية العمل النحوي والعوامل النحوية.

8- إن الإعراب ليس حركة فحسب بل هو ثمرة فهم معاني المفردات، وبنيتها، وموقعها، وعلاقاتها في سياقها، إنه تصديق لفهم كل ما تقدم.

9- إن الإعراب ثمرة القواعد النحوية، وهو مشكلة طلابها، والطالب إن شعر بتخلفه في الإعراب حبطت همته وتكاسل في درسه، وقد سطر البحث نصائح مهمة تساعد على تقريب الإعراب لنفوس الطلبة.

مصادر البحث

- الإعراب وحركاته في العربية: د. زهير غازي زاهد، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد (79)، جزء (4)، شعبان 1425هـ=تشرين الأول 2004م.

- الإعراب والمعنى في العربية: م.م. زينب جمعة، جامعة بغداد كلية الإعلام، مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 125، 2010م.

- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزَّجَّاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، (ت: 337هـ)، تحقيق: د.مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط5، 1406هـ=1986م.

- التعارض بين تأويل المعنى والتفسير الإعراب: د.صاحب جعفر أبو جناح، بحث منشور في مجلة جامعة الملك سعود، م8، الآداب، (1)، ص61-75، الرياض، 1416هـ=1996م.

- جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني راجعه: د. عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط18، 1405هـ=1985م.

- دلائل الإعجاز دلائل الإعجاز: الجرجاني عبد القاهر بن عبد الرحمن، ت471هـ، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط5، 1424هـ=2004م.

- سير أعلام النبلاء: الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، (ت:748هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ظ3، 1405هـ=1985م.

- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: رضي الدين الأستراباذي محمد بن الحسن، (ت686هـ)، تحقيق أ. د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس - ليبيا، 1395هـ=1975م.

- الصاحبي: ابن فارس، تحقيق: أحمد صقر، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1977م.
- طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلام، (ت231هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المعارف، مصر.
- طبقات النحويين واللغويين: الزبيدي، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (ت: 379هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف.
- الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية: ابن الطقطقي، محمد بن علي بن طباطبا، (ت: 709هـ)، تحقيق: عبد القادر محمد مايو، دار القلم العربي، بيروت، ط1، 1418هـ =1997م.
- اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، عالم الكتب، ط5، 1427هـ=2006م.
- المعارف: ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت: 276هـ)، تحقيق: ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط2، 1992م.
- المعنى والقواعد النحوية: إعداد: د. محمود حسن الجاسم ، مجلة جامة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج17، ع 32، ذو الحجة، 1425هـ.
- من أسرار اللغة: د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978م.
- النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1420هـ=2000م.
- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: د. مصطفى حميدة، مكبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان.
- نظرات في التراث اللغوي العربي: د. عبد القادر المهيري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 1، 1993م.
- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: د. نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1400هـ=1980م.